ما هو تأثير اتفاقية المشاركة على كبرى شركات النفط وهي شركة ستاندرد اويل (نيوجيرسي) ؟ ان ٤٠ ٪ من جملة انتاج هذه الشركة و ٦٩ ٪ من احتياطيها المعروف موجود في الشرق الاوسط وشمال افريقيا . وتشمل مصالح الشركة في العالم العربي على ملكيتها الكاملة لشركة اسو ستاندرد الفرعية العاملة في ليبيا ، و٣٠ ٪ من شركة ارامكو و١٢ ٪ من شركة بترول العراق المحدودة ، وهي شريك ايضا في عدد من الشركات العاملة في العراق وقطر وابو ظبي وسوريا ولبنان .

وبحسب الاتفاقية الجديدة التي تعطي السعودية ٢٥ ٪ ستكون حصة الشركة ٢٢،٥ ٪ من الـ ٧٥ ٪ الباقية (اي ٣٠ ٪ من ٧٥ ٪) ، مما يعني ان حصتها من الانتاج اليومي ستنخفض بحوالي ٣٦٤ الف برميل ، وتنخفض حصتها من الاحتياطي المعروف بحوالي ٦،٥ بليون برميل(٥٤) . وعندما تصل حصة السعودية الى ٥١ ٪ سينخفض ما تملكه شركة جيرسي من احتياطي في مختلف انحاء العالم بحوالي ٢٧ ٪ اذ سينخفض من ٥٠ بليون برميل الى ٣٦،٢ بليون برميل . اما معدل انتاجها اليومي فسيهبط بحوالي ١٤،٥ ٪ اذ سينخفض من ٤٦،٨ مليون برميل الى ٤٠١ مليون برميل يوميا وذلك استنادا الى حصتها في ارامكو وهي ١٤،٧ ٪ (اي ٣٠ ٪ من ٤٩ ٪)(٥٥) .

أما بالنسبة للتعويضات التي ستحصل عليها الشركات من الحكومات لقاء امتلاك الاخيرة للاسهم فسيتم حسابها على أساس « صافي القيمة الدفترية الحالية » ، والتي تعني أساسا قيمة دفترية معدلة لتساير نسبة التضخم . ولن يتم دفع تعويضات عن كميات النفط الاحتياطية في باطن الارض او عن الخسائر المستقبلية ، وهو ما كانت الشركات تطالب به(٥٦) .

يقول فؤاد اتيّم محرر مجلة « ميدل ايست ايكونوميك سيرفي » ان المشاركة سوف تضمن تأمين استمرار تدفق النفط ، كما تضمن ثبات الاسعار . « ... ان البلدان المستهلكة هي التي ستجني اعظم الارباح من هذه العملية . ذلك ان استمرار شركة النفط يلعب دور الوسيط بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة ، ودخول شركات النفط الوطنية في البلدان المنتجة الى ميدان العمليات باستثمارات كبيرة ، سيجعل كلا من المستهلك والمنتج معتمدين تماما على بعضهما . هذا الاعتماد المتبادل هو الذي سيضمن تأمين تدفق النفط وكذلك ثبات الاسعار »(٥٧) .

أما بالنسبة لتأثير المشاركة على البلدان المنتجة للنفط، فيقول السيد اليماني«ان ذلك لن ينحصر في زيادة العائدات عن كل برميل . ولكنها ستعطي الدول المشاركة قوة سياسية تؤخذ في الحسبان على صعيد توازن القوى الدولي »(٥٨) .

استخدام النفط والمال كسلاح سياسي

لقد دأبت الدول العربية ، خصوصا التي في موقع الصدام المباشر مع اسرائيل ، على الدعوة لاستخدام النفط كسلاح سياسي ضد الولايات المتحدة . واصبحت هذه الفكرة قوية الان . كان الرئيس السادات قد قال في عام ٧٢ بأن المصالح الاميركية في العالم العربي مقبلة على « خريف حار طويل » . ولا يمر اسبوع الا ونسمع هذه الدعوة تعلن في لقاء رسمي او في صحيفة او من قبل اتحاد نقابي ، لكن شيئا لم يحدث حتى الان .

يدعو الاقتراح السعودي الى عقد اتفاقية بين الولايات المتحدة والسعودية تكون غايتها ضمان تأمين حاجات الولايات المتحدة من النفط في المستقبل ، على أن تعطي الولايات المتحدة معاملة الافضلية للنفط السعودي ، وان تسمح للاموال السعودية بالعمل في « مصب النهر » — أي في اعمال التكرير والتسويق — داخل الولايات المتحدة . يقول اليماني « اننا في المملكة العربية السعودية نمد يدنا لحكومة الولايات المتحدة وندعو الى اتفاقية تجارية بين البلدين ، يكون للنفط السعودي بموجبها مكانة خاصة في ذلك